مستقبل الثورات
مع
صعود الإسلاميين...
رؤيـة من منظـور
الفقه الحضاري الإسلامي
من فقه الأصول إلى
فقه الواقع وفقه التاريخ

أ.د.نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد جامعة القاهرة
ومدير مركز الحضارة للدراسات السياسية

دار البشير للثقافة والعلوم

اسم الكتـــاب: مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين
التـــأليف: أ.د.نادية محمود مصطفي
الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية
عدد الصفحـات: 64
عـدد الطبعـات: (الطبعة الأولى 2012)
التوزيع النشـر : دار البشير للثقافة والعلوم - مصر
01062836461 - 01067467492
info@Daralbasher.com
Alnahdah@Daralbasher.com
dar_elbasheer@yahoo.com
darelbasheer@ hotmail.com
الإيداع القانوني : 2011/2910
الترقيـم الدولي : I.S.B.N.978/977/278/407 /3

1433 هـ
2012 م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة [1]

إن حسن فهم**"السؤال الكبير"** الذي يعنون الملف، ألا وهو **"حقبة إسلامية؟"** لا تكفيه إجابة الأسئلة الآنية المطروحة، من واقع خبرات الحركات الإسلامية المقارنة عبر عام من الثورات في المنطقة العربية، أو حتى من واقع بعض السيناريوهات قصيرة أو متوسطة الأجل عما سيئوول إليه هذا الصعود، على ضوء ما سيواجه من تحديات وما سيقدم من استجابات.

ويقع في قلب جدلية هذه التحديات والاستجابات، ما يتصل بالمرجعية الإسلامية لهذا الصعود الجديد، أو الإطار المرجعي للحركات الإسلامية في ظل الثورة، سواء تجاه قضايا التغيير الداخلي أو الخارجي، وقدرتها على مواجهة كافة التحديات.

إن استدعاء فقه الأصول القرآنية والنبوية، وفقه التراث الفقهي والفكري، ليس بالمسألة الصعبة على الفقهاء في علوم الأصول والتراث -أيًا كان الزمان والمكان- لشرح أحكام وقواعد وأسس تنظيم حياة المسلمين في كافة المجالات. إلا أن الصعب والأختيار الحقيقي هو الانتقال من خطاب ديني ودعوى أو فقهي إلى خطاب حضاري إسلامي من منظور حضاري إسلامي.

---

(1) أشكر الأستاذة شيماء بهاء الدين الباحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية، على مراجعة الدراسة واعدادها للنشر.

وعن هذه العلاقة بين التأصيل الفقهي والتأصيل الحضاري، والتي ينبني عليها منظور الفقه الحضاري للسياسة، فإن السياسة لا يكفي الاقتراب من قضاياها من منظور الأحكام والقواعد الفقهية فقط التي تنظم أمور السلطة والناس في الداخل ومع الخارج. ولكن يتم الاقتراب من هذه القضايا أيضًا من مستويات أكثر كلية، وعلى رأسها المقاصد ،والقيم، والسنن، والمفاهيم، الكلية انطلاقًا من التأسيس العقدي، أي من الرؤية الكلية، وعلى ضوء اعتبار التغير في الزمان والمكان.

ومن ثم، فإن ما يمكن وصفه بـ**"المسار الفكري الحضاري الممتد والمترابط الحلقات"** لا يقل أهمية عن المسار الفقهي الشرعي الممتد المترابط الحلقات أيضًا.

وبناء عليه، فإن الاهتمام بالمسار الفكري الحضاري الإسلامي يحقق ثلاثة أهداف تربط بين النظرية والفكر والواقع، وتربط بين الأصول والفكر والواقع، وتربط بين الفقه والفكر والواقع، وأخيرًا: تربط بين الحركة والفكر والواقع **(تاريخًا وراهنًا)**.

ومن ثم، وعلى ضوء التقديم السابق عن مفهوم الحضاري والفقه الحضاري، تساهم الدراسة في محاولة شرح عنوان الملف **(حقبة إسلامية)** بالتصدي لهذه الجدلية بين فقه الواقع وفقه التاريخ، وبين فقه الأصول والتراث الفقهي في خطواتٍ ثلاث

تعكس منهاجية حضارية. ولعل ما يفرض هذه المنهاجية، ليس مجرد الصعود الإسلامي مع الثورات، ولكن تفرضها أيضًا طبيعة الثورة المصرية كنموذج حضاري للثورات (**تعارفي، تسامحي، تكاملي، توافقي، عمراني، إيماني، سلمي**) لم يكن الإسلاميون إلا أحد روافدها إلى جانب الروافد الوطنية الأخرى. وهذا النموذج وإن لم يتيسر لثورات أخرى إلا أنه يظل نموذجًا هاديًا، مطلوب تدعيمه ونشره لعله يؤسس لتغيير حضاري وأن كان بقيادة إسلاميين هذه المرة. ولكن ينبغي الانتباه إلى أن تحقيق هذا يتوقف على "**شروط**" من أهمها "**مرجعية إسهام الإسلاميين في تحقيق أهداف الثورات الشعبية**".

الخطوة المنهاجية الأولى تمثل استدعاء أمرين استراتجيين متراكمين

أولهما فقه الواقع: أي تحديد طبيعة اللقطة الراهنة (**عبر عام منصرم**) من مشهد يتشكل، أي فقه حالة ونمط ما يسمى "**الصعود الإسلامي**" وتجلياته الراهنة، وما يمثله من جديدٍ؛ مقارنةً بمشاهد سابقة قريبة طرحت فيها أيضًا مقولات عن "**الصعود الإسلامي**" (على الأقل خلال القرن الماضي (**قرن من المقاومة الحضارية الشاملة سبقته**).

ثاني الأمرين: فقه التاريخ: أي تسكين هذه المشاهد عبر هذا القرن في سياق تاريخي ممتد تعاقبت عليه مراحل من تطور "**الأمة الإسلامية أو العالم الإسلامي أو الدول الإسلامية**"، اتسمت كل مرحلة فيها بدرجة من "**شهود**" "**الأمة**" أو "**المشهودية**" عليها عبر تطور تاريخها متفاعلاً مع تواريخ الأمم الأخرى في سياقات عالمية متغيرة.

1- الأمر الأول: عن ملامح فقه واقع اللحظة التاريخية الراهنة للصعود الإسلامي مع الثورات:

أ- فلقد اقترن هذا الصعود بثورات شعبية، أكدت للنظم المستبدة وقوى الهيمنة العالمية المتحالفة معها أن الشعوب لم تمت.

ولكن حظ تلك الثورات تفاوت من حيث سرعة إسقاط المستبد وأعوانه، وما إذا كان بطريقة سلمية أو دموية (**ويرجع ذلك لأسباب عدة داخلية وخارجية**). ولذا؛ تظل كافة الثورات تواجه مواقف وطنية وإقليمية شديدة التوتر، وفي ظل ترصد وترقب وتدخل خارجي. حيث إنه برغم ما فاجأت الثورتان المصرية والتونسية هذا الخارج، إلا أنه سرعان ما تأهب واستعد لهما ولما اندلع بعدهما من ثورات.

ويجمع بين جميع هذه الثورات، أنها انفجرت في إطار أزمة شاملة ثلاثية الأبعاد: أزمة النظام العالمي السائد الهيكلية والقيمية في شقها السياسي وشقها الاقتصادي، أزمة النظم والهياكل العربية المتيبسة والشائخة والفاسدة والتي تراكمت عواقبها عبر ما يزيد عن نصف القرن من عمر **"الاستقلال السياسي"** للدول القطرية العربية، أزمة هوية الشعوب والمجتمعات بعد تأرجح ممتد عبر قرن بين أيديولوجيات مستوردة مفروضة من أعلى، تقاذفت انتماءات النخب وشكلت جدالاتها الفوقية، دون قدرة على تحقيق اختراق لتحديث هذه المجتمعات وفق نموذج وطني حضاري. إلا أن تلك الأزمة الثلاثية بقدر ما ضغطت لانفجار الثورات، بقدر ما ستظل تمثل قوى مضادة ضاغطة على مستقبلها يتحالف فيها الداخلي والخارجي بقوة ضد الشعوب، والأهم ضد المشروع الإسلامي،

باعتباره كان دائمًا -وكما اتضح عبر القرنين الماضيين- مشروعًا حضاريًا مقاومًا لعملية الاحتلال وللاستعمار.

ب- يتسم ذلك **"الصعود الإسلامي"**بتعددية القوى والحركات الإسلامية، وخاصةً مع الصعود السياسي للسلفية التي تحولت روافد منها لقبول اللعبة السياسية، بعد أن لفظتها كليةً من قبل، أو ارتبطت برافدها الجهادي العسكري. ومن ثم، فإن المشاركة في الثورات سلميًا أو عسكريًا، والمشاركة في السلطة، برلمانيًا أو تنفيذيًا أو رئاسيًا، تطرح على الساحة تنوع الروافد الحركية من مرجعية واحدة. ولا يمثل هذا التعدد في معظم الحالات تنوع الثراء والتكامل وتوزيع الأدوار بقدر ما يهدد بتنوع التضاد، والذي يمثل أرضية خصبة لقوى الثورة المضادة والقوى المضادة للمشروع الإسلامي ذاته.

ج-الجانب الفكري والجانب التنظيمي لهذه القوى يواجه تحديات ثورية نظرًا لارتباط الصعود هذه المرة بثورة شعبية، وبالوصول التدريجي إلى السلطة. وهو الأمر الذي يفرض مراجعات نظرية وفكرية وحركية على كافة القوى والحركات. فلقد سبق هذا النمط من الصعود في بداية الألفية الثالثة أنماط أخرى من الصعود عبر تاريخ المقاومة الحضارية الممتدة على أكثر من مستوى وبأكثر من أداة فكرية وحركية (**مقاومة الاحتلال، مقاومة التغريب، مقاومة**

العلمانية، مقاومة التجزئة، مقاومة الاستبداد والظلم...). ولقد قام الإسلاميون عبر هذه المقاومة الممتدة، وبروافدهم المتنوعة (**الصوفية، السلفية، الإخوانية،...**) بأدوار متعددة (**سياسية، مجتمعية، دعوية،...**) حفاظًا على **"الإسلامية"** في المجتمع والدولة، وجميعها وإن كانت تصب في الصحوة الإسلامية أو التجديد والإصلاح والإحياء الإسلامي الحديث والمعاصر سعيًا نحو النهوض الحضاري من جديد، إلا أنها كانت في معظمها أدوارًا إما محظورة قانونًا أو محاصرة أو مقيدة أو مراقبة أو موظفة، تعاني من مقاومة فوقية داخلية وخارجية، وتواجه فيها اتهامات وشكوك عديدة، في نفس الوقت الذي تلقى فيه رواجًا وتأييدًا من قواعد شعبية ممتدة.

استعادت الثورات، وخاصةً في الدول التي أزاحت رؤوس النظام (**مصر وتونس**) الشرعية القانونية للقوى الإسلامية. وقد كانت الانتخابات الساحة التي كشفت عن الأوزان الحقيقية للقوى الإسلامية لدى الشعوب، تلك الأوزان التي طالما تم تزييفها بقرارات وسياسات سلطوية عليا مدعومة بحروب فكرية وثقافية قادتها النخب العلمانية. بعبارةٍ أخرى، من أهم ملامح فقه هذا الواقع أن **"الثورات الشعبية"** قد ردت الاعتبار لوزن الرافد الإسلامي في المشروعات الوطنية لمقاومة الاستبداد والظلم

الداخلي والخارجي، كما ردت إليه الاعتبار المفقود قهرًا سواء بالحظر القانوني والحرمان من الشرعية أو بالحصار السياسي والمعنوي من جانب النظم المستبدة -ولكن هذه المرة بالإرادة الشعبية.

د-مفهوم الثورة ونموذجها في التقاليد والخبرات الإسلامية لا يتطابق مع نظائرها في خبرات وتقاليد أخرى حضارية. ومن ثم، فإن سلوك، ما بعد إزاحة رؤوس النظم الفاسدة ورموزها بثورات شعبية سلمية (**حالة مصر وتونس بصفةٍ خاصة**) يفتح المجال أمام التنازع بين مفهوم الإصلاح الشامل ولكن مع التدرجية في التغيير المجتمعي والسياسي وما بين مفهوم التغيير السريع والجذري. ومما لا شك فيه، أن الاختلاف بين مفاهيم الثورة من منظورات وخبرات مقارنة، من أهم أسباب حالة الاضطراب والفوضى الفكرية والسياسية التي اتسمت بها المراحل الانتقالية حتى الآن.

2-**الأمر الثاني:** يتصل بتسكين بداية ما يُسمى **"الحقبة الإسلامية"** بعد الثورات الشعبية في مسار تاريخ تطور وضع الأمة الإسلامية والأمة العربية في النظام الدولي، باعتبار الثورات الشعبية وما سيليها مشهد تاريخي من مشاهد مقاومة هذه الأمة من أجل النهوض، منذ أن بدأ انحدارها قبل عدة قرون. فإن مشهد هذه الثورات في بداية الألفية الثالثة، لا يبدأ من فراغ أو نقطة صفر

ولكن له سياق تاريخي ممتد، في قلبه "**الصراع**" أو "**التدافع**" بين مشروعين حضاريين في المنطقة، أحدهما وافد، والآخر يحاول منذ ثلاثة قرون النهوض من جديد، وبوسائل مقاومة متعددة، واجهت جميعها تزايد وطأة الاختراق والتدخل الخارجي سواء في داخل الدول والمجتمعات العربية الإسلامية أو في العلاقات فيما بينها وفي علاقاتها الخارجية، وتقدم خبرة ما بعد نهاية الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 سبتمبر النماذج على ذلك.

وهذا المفصل أو المشهد الراهن الذي تدشنه ثورات شعبية حدث بعد أن راهنت السياسات الغربية، على مشروعات الإصلاح والتحول الديمقراطي في إطارٍ من التبعية للنموذج الحضاري الغربي، (**سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا**). وهو نموذج غير عادل سياسيًا أو اقتصاديًا أو إنسانيًا. وفي حين راهنت أدبيات سياسية ونظرية غربية على انتهاء عصر الثورات، فإذا بالثورات تعود من جديد، وفي قلب المنطقة العربية التي ظلت تستعصي على إعادة التشكيل وفق مشروعات وافدة، لأكثر من ثلاثة قرون. وهي موجة من الثورات، سبقتها موجات أخرى في العالم العربي والإسلامي (**ثورات مقاومة الاستعمار والتحرير والاستقلال**) وفي أرجاء أخرى من العالم، وتبين خبراتها جميعًا كيف تعرضت لاختراقات خارجية، لإجهاض أو احتواء أو تقييد أو توظيف، والأهم أنها لم تحقق استقلالا وطنيًا أو حرية سياسية أو عدالة مجتمعية أو تماسك ثقافي حقيقيين بما يدفع بالنهوض الحضاري سواء بمشروعات قومية أو ليبرالية أو يسارية.

ومن ثم، وإذا كان انفجار الثورات العربية ضد كل التوقعات عن أفول نجم الثورات الشعبية في المنطقة العربية، وإذا كان اندلاعها تأكيدًا أيضًا على فشل مناهج الإصلاح التدرجية لنظم كانت حليفة لمن يدعي الدعوة لإصلاحها، فان استمرار هذه الثورات في ظل صعود الإسلاميين على ساحتها إنما لابد وان يجدد السؤال: **ما فرص ما يسمى "الحقبة الإسلامية؟" وكيف سيجدد الإسلاميون من منطلق مرجعية إسلامية، ومن واقع خبرات إسلامية رؤية حضارية إسلامية تحقق الإصلاح والتجدد والنهوض؟ وكيف يواجهون الكوابح والعراقيل المتوقعة من قوى الثورة المضادة داخليًا وخارجيًا؟**

إن التوقف عاليًا عند الأمرين الاستراتجيين السابقين من شأنه المساهمة في معادلة التحيزات المعرفية والفكرية والسياسية التي تنضح بها الأسئلة والتحليلات من منظورات حداثية علمانية حول مستقبل الصعود الإسلامي (**السياسي**)؛ ذلك لأنها تطرحه كما لو كان (**هذا الفصيل**) دخيلا أو استثناءً، أو وافدًا أو مجهولا غير متوقع ردود فعله ويصعب تصور سياساته، كما تدركه كإضافة

للتحديات والتهديدات التي تواجه الثورات أكثر منه فرصة أو إمكانية للتغيير وفق نمط جديد تحتاج المنطقة لاختباره، كما اختبرت أنماط أخرى، ألا وهو **"التغيير الحضاري"** الواسع وليس مجرد التغيير السياسي التقليدي أو التغيير وفق نماذج مستوردة مفروضة من أعلى.

الخطوة المنهاجية الثانية الإصلاح والتجديد في الخبرات والنماذج الإسلامية (فقه التاريخ)

إن الكشف عن التحيزات التي تعكس الأزمة التي تعتري حالة التفكير حالة التفكير في **"الحقبة الإسلامية"** ليس إلا مجرد خطوة أولى تتطلب خطوة منهاجية ثانية، وهي طرح سؤال مركب متعدد المستويات **كما يلي:**

هل سيتغير نمط العلاقة بين القوى والحركات الإسلامية نحو مزيد من التنسيق وتوزيع الأدوار؟ وما هو نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم؟ ما نمط التغيير في الدولة والمجتمع من أجل النهوض وليس مجرد تغيير النظم؟ هل سيتمكن الإسلاميون من كسر حلقات الاستبداد والفساد الداخلي المنضفرة مع حلقات الهيمنة الخارجية؟ هل يقدرون على تفكيك شبكة التحالفات بين الداخلي والخارجي من أجل تحقيق استقلال وطني حضاري؟ هل يدرك الإسلاميون مفصلية هذه اللحظة في تاريخ المشروع الإسلامي كمشروع للنهوض الحضاري وليس مجرد مشروع للوصول إلى السلطة والحكم فقط؟ كيف تتمكن هذه القوى والحركات من أن تصبح في خدمة الوطن كله وليس المنتمين إليها فقط؟

كيف تكسر حواجز الحدود القومية وتستهدف تفاعلات عبر

قومية على مستوى الأمة وعلى مستوى العالم لتحقيق نمط جديد من الوحدة والجهاد، مساهمةً في التغيير العالمي المنشود أيضًا، من جانب مشروعات للنهوض تنطلق من خصوصيات حضارية أخرى؟ إن الاجابة على هذا السؤال المركب تتطلب الانتقال إلى الخطوة التالية، وهي التعرف على ملامح فقه الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية، وموضع **"فقه الثورة"** منه قربًا أو بعدًا، وخصوصية ما تقدمه هذه الخبرة عن مفهوم **"الثورة"** في التقاليد الإسلامية مقارنةً بتقاليد حضارية أخرى. فما الذي تقدمه قراءة هذا الفقه بنماذجه الفكرية والحركية؟ وما الدروس المستفادة منه؟ وكيف تقدم رؤية حضارية على ضوئه؟

التعدد والتنوع في نماذج الإصلاح ومشروعاته بين الانسجام والتضاد: ما الحاضر الغائب من أجل تغيير حضاري؟س

إن التنوع في نماذج الإصلاح يعد من أبجديات **"المرجعية الإسلامية"** التي يؤمن بها رواد الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية ويسعون للنهوض بمجتمعاتهم في ضوئها. إذن التعدد والتنوع في إطار وحدة المرجعية ليس فقط مقبولا، بل هو ضروري ولازم، وهو من مظاهر التعبير عن فهم الإسلام كنظام شامل. فنعم المنطلقات واحدة، إلا أن تعدد جوانب الحياة والتنوع في القضايا وتغيرها من فترة لأخرى، ومن مكان لمكان، كل ذلك

يقود إلى اختلاف الرؤى وتعدد برامج الإصلاح، ما يعكس جوهر الفطرة الإنسانية التي تتأبى على التنميط والقولبة، وتنزع دومًا للتنوع وتتآلف مع حقائق التعدد في الكون وفي معطيات الحياة الاجتماعية.

وعلى ضوء هذا التأكيد على العلاقة بين الثابت والمتغير، وبين الفكر والحركة، وعلى أثر الزمان والمكان، تتعدد مداخل التغيير المتنافسة في سبيل الإصلاح والنهضة في مجتمعات العالم الإسلامي المعاصر. ومن ثم، تتعدد وتتنوع روافد الحركات الإسلامية من هذه المداخل بين ما يركز على أن الإصلاح يبدأ من أعلى وأن إصلاح السلطة السياسية مقدم على الإصلاح الاجتماعي والتربوي ، في مقابل رؤية أخرى تؤكد أن البداية الصحيحة يجب أن تكون من القاعدة الاجتماعية، ويجب أن تتركز على التربية الروحية والأخلاقية. كما أن هناك رؤية يعتقد أصحابها بالقوة الصلدة كأساس لإحداث الإصلاح، في مقابل رؤية يعتقد أصحابها في الوسائل السلمية التدريجية طويلة النفس سبيلا للإصلاح. وهناك من يركز على إصلاح ما فسد من عقائد الناس، وهناك من يرى أن التركيز يجب أن يتجه إلى العلاقات والمعاملات والمؤسسات، وهناك من يصب جُلّ اجتهاداته في مقاومة ضغوط الخارج، وهناك من يقول إن الأهم هو قهر عوامل التأخر الداخلية أولا..

إن علو بُعدٍ من أبعاد الإصلاح على غيره لدى البعض هو اختيار قائم على نمط الاستجابة للتحدي وفق مقتضيات الظرف، أو من منطلق اختيار اجتهادي، أو نتيجة ما تفرضه أولويات العمل.

إن قراءة تاريخ حركات الإصلاح والتجديد في تاريخ الأمة يبين، كيف أن نجاح الخبرات الإصلاحية والتجديدية اقترن في فترات الصعود الحضاري (**القوة، الفتوح، الوحدة**) بالانسجام والتنسيق بين المداخل الأساس للإصلاح؛ المدخل السياسي، والمدخل التربوي- الاجتماعي، ناهيك بالطبع عن المدخل العقيدي. في حين اقترنت فترات الهبوط والتردي والعجز عن النهوض من جديد بضعف الانسجام والتنسيق بين هذه المداخل وتزايد الاختراق والتدخل الخارجي في توظيف هذا التنازع، في إطار شيوع التجزئة والفرقة في الأمة، سواء على أسس مذهبية أو دينية أو قومية أو عرقية أو قبلية، ناهيك عن الأسس السياسية والاقتصادية (**الأيديولوجيات الحديثة**).

وكانت المراحل التي شهدت الثورات، على الأقل (**ثورة مصر التي أوصلت محمد علي إلى الحكم، ثورة عرابي، ثورات بقيادة إسلامية ضد الاحتلال العسكري ، ثورة 1919، ثورة أتاتورك، ثورة مصدق، ثورة يوليو 1952**) في القرن الفائت، مجسدة لهذه

الثلاثية، بل وواجهت خلالها الحركات الإسلامية ضربات موجعة تراجعت معها إلى مصاف المعارضة. ولم تنجح هذه الثورات في تحقيق أهدافها كاملة، وتعرضت مشروعاتها النهوضية القومية أو الإسلامية المقترنة بها لانتكاسات وإجهاض وتقييد تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية.

بعبارة أخرى، من أهم نتائج القراءة في الأدبيات عن "**مشروعات النهوض**" وحركات الإصلاح والتجديد في العالم السياسي ثلاث نتائج: **من ناحية**: تزايد تحديات الغرب، ومن ثم اعتبارها منطلقًا أساسًا في الدعوة لمشروع نهوض، إلى جانب تزايد وطأة التدخلات الخارجية لإجهاض هذه المشروعات، واستمرار أنماط المقاومة والاستجابة من الدائرة العربية والإسلامية، ولكن دون قدرة على تحقيق إنجاز كامل لأهداف النهوض أي التغيير الحضاري الشامل.

من ناحية أخرى: الافتقار إلى تأصيل مرجعية مشروع النهوض (**المعيار والميزان**) مع سيادة الثنائيات على حالة الفكر والحركة، مثل: الديني والسياسي، الدين والعلم، الخصوصية والعالمية، الإسلامي- العلماني، الداخلي والخارجي، الفكر والحركة، الثابت والمتغير، الإصلاح- الوحدة- الاستقلال، والقيادة- النخب- الشعب، الذات والآخر، الوطني-الإسلامي، القومي- الإسلامي،الأصالة والمعاصرة .

ولقد كرست هذه الثنائيات مفهوم وحال الفصام النكد بين مكونات ذاتنا الحضارية (**قديمها وجديدها**)، وبين طموحاتها الحضارية (**التقدم والوحدة والتمكين**)، وبين إمكاناتها وقدراتها (**الموروثة والمستجدة**)، وبين مجالات عيشها: السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبين حقائقها النوعية، المرأة والرجل، الأسرة والمجتمع، الدولة والأمة، الطفل والشاب والأجيال.

ومن ناحية ثالثة: تدعمت أشكال عدم الانسجام والتنسيق بين مداخل الإصلاح، ناهيك عن تنافس التضاد وليس تنافس التكامل بين روافد الحركات الإسلامية. فلم يتحقق الربط الفاعل بين الإصلاح الديني والإصلاح الدنيوي، ولم يقدم الإصلاح الديني طريقًا مستقلا وفاعلا يقاوم الاستبداد الداخلي والاستبداد الخارجي. ومن ثم، لم يتدعم الإسلام الحضاري باعتباره قاعدة لإصلاح المجتمع، بقدر ما تدعم بالتدريج الإسلام السياسي منفصلا على التغيير المجتمعي، مما أودى بكل فرص ما يُسمى **"التغيير الحضاري"**.

وصبيحة اندلاع الثورات العربية، وبعد موجات مفروضة من الخارج من أجل إصلاح هش وشكلي، فإن مسار خبرة الإصلاح الإسلامي، منذ صدمة الحملة الفرنسية وصولا إلى الآن، يبيّن بوضوح تصاعد إشكاليات العلاقة بين الدعوي والديني

والسياسي والمدني سواء داخليًا أو خارجيًا، وكذلك العلاقة بين التربوي- التعليمي والسياسي الداخلي والخارجي، وأخيرًا العلاقة بين أنماط التفاعلات الخارجية صراعًا أم تعاونًا من أجل التجديد الذاتي أو استمرار الإلحاق والتبعية الحضارية. ناهيك بالطبع عن الالتباس بين مفاهيم الثورة من تقاليد إسلامية وتقاليد حضارية أخرى من ناحية، وموضع الثورات من خريطة مشروعات النهوض (**وهذا حديث واجب وضروري عن العلاقة بين الثورة والاصلاح في الفكر الإسلامي والخبرات الإسلامية، ولكن في دراسة أخرى**).

الخطوة المنهاجية الثالثة
أبعاد رؤية حضارية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي عن "التغيير الحضاري "

الخطوة المنهاجية الثالثة والأخيرة، وعلى ضوء ما سبق من فقه الواقع والخبرة التاريخية الحركية والفكرية، وانطلاقًا من فقه الأصول، تبدأ بطرح التساؤل التالي: ما نمط الإصلاح والتجديد المطلوب داخليًا وخارجيًا، استجابةً لتحديات اللحظة التاريخية، وحتى تصبح بحق **"الحقبة القادمة: حقبة إسلامية"** وطنية حرة ومستقلة، بمعنى حقبة ينجح فيها مشروع إسلامي للتغيير في الدول العربية في إحداث تغيير ونهوض حضاري بالأوطان وبالأمة، يكون في حد ذاته مدخلا اساسًا من مداخل التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية.

وتقدم الإجابة عن هذا التساؤل أبعاد **"رؤية حضارية"** من منظور فقه حضاري إسلامي عن آفاق ومتطلبات **"التغيير الحضاري"** المنشود، باعتبار أن الصعود الإسلامي الراهن بقدر ما يمثل فرصة للحركات الإسلامية وأحزابها إلا أنه يمثل أيضًا اختبارًا ويتطلب شروطًا. فمرجعية إسلامية للتغيير بعد ثورة لا تقتضي فقه الثوابت فقط ولكن تقتضي فقه **"التغيير"** أيضًا، كما

تقتضي فقه الفكر إلى جانب فقه الحركة، وفقه إرادة الشعوب إلى جانب فقه سلطة الحكم. بعبارة أخرى، فهم مآل صعود إسلامي راهن يقتضي الوعي بمشروطية نجاح مشروع إسلامي للتغيير الحضاري في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي والنظم والشعوب العربية، ومن ثم يتطلب اجتهادًا وتجديدًا يستجب ومتطلبات تحقيق أهداف ثورة شعبية.

وعلى ضوء ما سبق، تركز الدراسة على تقديم قواعد وأطر كلية لهذه الرؤية من منظور حضاري إسلامي، والتي تستلزم بالضرورة ، لتفعيلها وتشغيلها خططًا استراتجية لتحديد أهداف وسياسات وبرامج عمل، وهو ما يخرج بالطبع عن نطاق هذه الدراسة التي تهتم بالكليات المرجعية.

بعبارة أخرى: إن الرؤية الاجتهادية المطروحة لاحقًا هي اجتهاد للاستجابة لحالة أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، وخاصةً من حيث استقطابها بين ثنائية ما يسمى اتجاهات تقليدية **(ترفض أن تأخذ تأثيرات الغرب في حسبانها)** من ناحية، وبين اتجاهات حديثة **(تتكيف مع أو ترضخ لضغوط الواقع ومن ثم تفرز مجرد خطابات اعتذارية أو تبريرية أو دفاعية)**، من ناحية أخرى، هذه الحالة الاستقطابية الحادة تتطلب استجابة بنائية تتجاوز الاتجاهين السابقين بحيث لا تحكم الواقع أو تقتحمه ولكن تعتبره لفهمه ثم

لتغييره انطلاقًا من قواعد وأسس ومبادئ الرؤية الإسلامية الكلية وأحكامها العامة، وليس من منطلق قواعد قوانين الغرب المستحكم حتى ولو باسم الحاجة لاجتهاد جديد ومعاصر يستجيب لتحديات ضغوط الواقع. إن هذه الاستجابة البنائية –المشار إليها– لا تقوم في فراغ أو من خصائص اللحظة الراهنة، ولكنها لابد وأن تعي وتتدبر تطور المسار الحضاري للفكر الإسلامي بأوسع معانيه المجسِد لرؤية العالم الإسلامية والعاكس لخصائص الثقافة والحضارة الإسلامية والمعبر عن مدارس الفقه الإسلامي والتفسير الإسلامي للتاريخ، وهذا الفكر الحضاري ليس الفكر الفقهي فقط كما أن الاهتمام بهذا الفكر الحضاري هو ترجمة لتوسيع نطاق الشريعة إلى ما هو أكثر من الأحكام الفقهية. تلك الأحكام – والتراث الضخم الذي يرتبط بها هي من الأهمية بمكان بحيث لا يجب الخوض فيها دون تبصر ورؤية تقود إلى شطط الإسقاط لكونها تاريخية أو تقود إلى فوضى التأويلات أو تقود على العكس إلى الجمود خوفًا من التجاوز.

خلاصة القول وانطلاقًا من مفهوم الحضاري والمنظور الحضاري، أن الرؤية الحضارية المقصودة كمدخل كلي من مداخل النهوض تطرح ومن مرجعية إسلامية ضرورة تجاوز الثنائيات، وتحقيق الانسجام بين مداخل الإصلاح المتنوعة، من أجل تغيير

حضاري داخليًا وعالميًا. فإن الإصلاح والتجديد لا يقصدان الداخل فقط، ولكن يمتدان منه إلى الخارج. حيث إن الخارج، في التقاليد الإسلامية الدولية، هو امتداد للداخل، وهكذا علمنا العلامة المرحوم أ.د.حامد ربيع.

والمنطلق في تلك الرؤية هو إعادة بناء مفهوم السياسة، وتحديد طبيعة النموذج السياسي والمجتمعي من ناحية، وإعادة بناء العلاقة بين مكونات الأمة الإسلامية من ناحية ثانية، وإعادة بناء توجه العلاقة بين الأمم من أجل تغيير إنساني عالمي جديد من ناحية ثالثة.

الحاجة إلى رد الاعتبار لمفهوم السياسة من منظور حضاري، وإعادة بناء النموذج السياسي والمجتمعي

إن مفهوم السياسة الشائع –والذي لعنه الإمام محمد عبده– هو المفهوم الذي احتكره المنظور الواقعي الصراعي الاستئصالي الاستبعادي، المادي المبني على نموذج معرفي وضعي علماني، لا يرى في السياسة إلا صراعًا على السلطة ومن أجل السلطة ومجردًا عن القيم والأخلاق. أما مفهوم السياسة من منظور حضاري قيمي إسلامي يهدف لرد الاعتبار للسياسة، ورد الاعتبار للقيم واستعاده احتكارها من المنظور الوضعي العلماني إلى مفهوم حضاري عمراني يترجمه القيام على الأمر بما يصلحه، وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته. مفهوم يستهدف الإصلاح والصلاح، وليس مجرد السلطة والسلطان والحكم.

وفي هذا يقول أ.د.سيف عبد الفتاح:

" وبالنظر العميق في تعريف السياسة في الرؤية الإسلامية، نلحظ أن هذا التعريف فضلا عن أنه يعيد الاعتبار لمفهوم السياسة ، فإنه يجعل من اتساعه ورحابته حالة بنيانية لازمة أصلية في داخلية المفهوم غير طارئة عليه من خارجه، بحيث تستوعب المستحدث من تحيل أو ميل أو انحراف أو توظيف أو تبرير.

واقع الأمر أن هذا المفهوم وجد عناصر رسوخه ضمن "**صبغة**" و"**صيغة**" المقاصد .

فإذا كانت السياسة –على قول ابن القيم– ما كانت معه الأمور أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. ومناقضة السياسة بمفهومها القيمي تعني أن تكون حال ممارستها أقرب إلى الفساد وأبعد عن الصلاح بمفهوم المخالفة، إنه "**السوس**" الذي ينخر في الكيان فيفسده ويهدمه. المقاصد –وفق هذه الرؤية– تصبغ وتصوغ مفهوم السياسة على شاكلة العشرية المقاصدية.

القيام على الأمر بما يصلحه: مقدمات ومقومات ومكونات، مجالات، وحفظ، وأولويات، وموازين، وواقع، ومناطات ومآلات، ووسائل، قيم وسياقات.

فالشريعة حكمة كلها في بنائها المعرفي، وعدل كلها في نسقها القيمي، ورحمة كلها في نسقها السلوكي، ومصلحة كلها في نموذجها المقاصدي.

والسياسة –وفق هذا التصور– ليست فنًا أو أسلوبًا أو صراعًا، بل هي رعاية متكاملة من قَبِل الدولة والفرد لكل شأن من شئون الجماعة...

والسياسة –وفق هذه الرؤية– تتصف بالعموم والشمول، فهو مفهوم يخاطب كلَّ فرد مكلَّف بأن يرى شئونه ويهتم بأمر المسلمين، بل يمارس عمارة الكون في سياق وظيفته الاستخلافية."

إن هذا المفهوم تؤسس له وتؤصله أحكام وقواعد ومبادئ قرآنية، كما تبلور في أعمال نماذج فكرية وفقهية إسلامية عبر تاريخ المسلمين (**على سبيل المثال: يعرف الماوردي السياسة الشرعية بأنها: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح**). إن هذا المفهوم للسياسة يتجاوز ما شاع عن اقتران السياسة في الإسلام بفقه الطاعة لأولي الأمر، الذي ساعد على شرعنة تقاليد الاستبداد في التاريخ الإسلامي، مما أثار كل الجدل الذائع حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية والإسلام وحقوق الإنسان.

بعبارةٍ أخرى، فإن مفهوم السياسة الحضاري العمراني، والمنطلق من الرؤية المعرفية الإسلامية الكلية، يتجاوز فقه السلطان التقليدي إلى فقه حضاري إنساني أكثر رحابة وكلية. ويرتبط هذا المفهوم بنموذج سياسي ومجتمعي وسطي إيماني عمراني وليس مادي صراعي علماني مهيمن ومسيطر، ويقوم هذا النموذج على القوة من أجل التمكين والبناء والدفاع، ويعي الثقل التاريخي للأمة ومسئوليتها التاريخية، وهو نموذج تعددي يسع الثقافات الفرعية وليس أحادي يكرس استبداد ثقافة واحدة سائدة، حتى ولو كانت ثقافة الأغلبية، إنه نموذج تصحيحي ديناميكي محوره العمران.

وفي قلب هذا النموذج تقع منظومة مفاهيم حضارية تنطلق من

فقه المقاصد مثل **"حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الدولة والأمة، الأمن الإنساني، الإصلاح والتجديد، المواطنة"** فجميعها يتم بناؤها من مصادر المرجعية الإسلامية الثابتة، وهي الأصل القرأني ومن مصادر فكرية متغيرة بتغير الزمان والمكان، حيث يمارس اختلاف الزمان والمكان تأثيره على كيفية تطبيق المبادئ والأسس والقواعد وعلى بناء المفاهيم وتطورها. وهو التطبيق الذي يقتضي مراعاة ضرورات التدرجية بعد تحديد أولويات التغيير وفقًا لهذه المرجعية، وبعد حسن فقه الواقع وحسن إنزال فقه القيم والمقاصد والأحكام على هذا الواقع.

إن هذا المفهوم للسياسة، الذي يرد الاعتبار للعلاقة بين السياسة والقيم، وهذا النموذج للإصلاح والتجديد المرتبط به، وهذه المنظومة للمفاهيم المنبثقة عنه لابد وأن تنعكس جميعها على الرؤى والممارسات الداخلية.

فهل ستعكس ممارسات الإسلاميين هذه المنظومة الحضارية التجديدية؟ والأهم كيف سيتم تحديد المشترك مع الاتجاهات ذات المرجعيات المختلفة؟

إن مآل **"الحقبة الإسلامية"** لتصبح حقبة استقلال وتحرير حقيقيين هو القدرة على تفعيل هذا النموذج، ومنظومة قيمه سواء في الداخل أو الخارج، لكسر حلقات ونزع جذور الاستبداد والظلم الكامنة والظاهرة.

وأكتفي هنا لمجرد التوضيح بالإحالة إلى مثال واحد: الأحزاب من منظور حضاري إسلامي: شرعية الأحزاب ذاتها ومشروعية التعددية ووظائف الأحزاب وأدوارها: فهل الاحزاب الإسلامية جاءت استجابة لمراجعة فكرية أصلية؟ أم هي تكتيك للاستفادة من فرصة تاريخية سياسية؟ أم هي استجابة لضغوط واقع، ومشاركة في تطوير مشاركة إسلامية في نظام حزبي جديد؟

وأخذًا في الاعتبار المراجعات الجارية في الديمقراطيات التمثيلية ذاتها لدور الأحزاب ووظائفها في إطار أزمات الديمقراطية التمثيلية المتكررة في الغرب، فماذا يمكن أن تقدم الخبرة الإسلامية في هذا المجال؟ سواء بالنسبة لنموذج جديد للديمقراطية من مرجعية إسلامية (**ديمقراطية تشاركية**)، بدون أن يكون الحزب وفلسفته الصراعية رأس الحربة، أو لإعادة بناء دور جديد للأحزاب من مرجعية إسلامية (**فقه الضرورة، والموازنات والنوازل**) مع تفعيل دور جماعات أخرى وسيطة في العملية الديمقراطية، وهي مؤسسات الأمة التي تآكلت أدوارها أمام زحف الدولة القومية ومؤسساتها.

بعبارة أخرى، لابد أن نتساءل بجدية، ونحن نتسارع لتأسيس "**أحزاب إسلامية**"، كيف نعيد التجربة الحداثية بحذافيرها ونفس أركانها في الدولة القومية؟ وهل الأسلوب الديمقراطي السائد

متوافق مع رؤيتنا الإسلامية؟ وكيف يتحقق الخروج تدريجيًا من هذا الإطار الذي يتلبسنا ويتسرب ويتخلل أعصابنا وأفكارنا لنقدم نموذج جديد للديمقراطية تصبغ آلياته صبغة وفلسفة جديدة؟ ونفس التساؤل يطرح نفسه بالنسبة لاستعارة نمط التنمية الرأسمالية السائد ومجرد الحديث عن عدالة اجتماعية. فما الجديد في مفهوم إسلامي للعدالة الاجتماعية مقارنةً بمفاهيم أخرى لنفس "**الشعار**"؟

إذن، هناك حاجة لرؤية تنموية إنسانية جديدة تقوم على تجديد واجتهاد إسلامي يؤسس لرؤية معرفية، تقود إلى رؤية كلية إستراتيجية ثم سياسات وبرامج، سواء ما يتصل بآليات الديمقراطية (**ومنها الأحزاب**)، أو بأمور أخرى من أمور السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة.

كما أن المحك الأساس أيضًا هو سيصبح تصميم محتوى تنموي شامل وتوجه نحو بقية فئات المجتمع وقواه، وعدم الاقتصار على خدمة تنظيمات الحركات الإسلامية فقط -حزبية وغيرها- وضرورة الانفتاح لخدمة الأمة بكافة اتجاهاتها وفئاتها، تجاوزًا لمفهوم الحزبية الضيق.

ويرتبط بمفهوم الحزب من مرجعية إسلامية مفهوم "**المجتمع المدني**" أو سبل تنظيم وتفعيل مدنية المجتمع، تدعيمًا لرد الاعتبار

للسياسة وتطبيقًا للمفهوم العمراني للسياسة. وهذا يعني استعادة دور الناس، وبث الثقة في المجتمع واسترجاع مكانة وسلطة "**الجمهور**" في المنظومة السياسية، كل هذا من أجل استعادة إنسانية السياسة. ولا أقدر على تحقيق ذلك من رؤية حضارية إسلامية إنسانية قيمية فهي التي تلقي بالناس والقيم في قلب المصالح والتدافع، آخذة في الاعتبار أولوية هموم الناس واستنهاض هممهم ومشاركتهم بإنسانية.

إن تفعيل مؤسسات الأمة، وتجديد قوى المجتمع المدني لابد وأن يتم في ظل مفهوم للمدنية لا يفصل بين المدني والديني والدعوي والسياسي، ولكن يُمايز بين مجالات كل منهم مع صب كل منهم في الآخر، وتدفق كل منهم نحو الآخر.

خلاصة القول، لابد من إعادة طرح منظومة السياسة برمتها، على نحوٍ جديد لإحداث تغيير حقيقي ينزع جذور الاستبداد والفساد من المؤسسات والهياكل ومن النفوس وتفكيك منظومتها المتجذرة في المجتمع والدولة. ولابد من تجديد طبيعة الدولة الجديدة التي نريدها والتي تدعم ومن مرجعية إسلامية أصلية مدنية المجتمع وحرياته، فليست قضية هوية الدولة فقط، علمانية أو إسلامية، أو هوية النظام السياسي فقط برلماني أم رئاسي هي التي يجب أن تظل على المحك، مستدعية ومكررة كل المعارك الفكرية

السابقة، منذ قرون، بين الإسلامية والعلمانية وحول الهوية بالأساس، وذلك على حساب قضايا الحريات والعدالة الاجتماعية. بل لقد كان التلاعب بالدفاع عن الهوية والخصوصية (**الشكلية**) وادعاء الحرص عليها أداة من أدوات الاستبداد السياسي الداخلي، في حين أن "**الهوية**" لا يجب أن تكون منعزلة أو منفصلة عن هذه القضايا، وهي بطبيعتها قضايا هوية الأمة أيضًا. فإن هوية الأمة بمفردها (**في أضيق حدودها الشكلية**) لا تكسب الأمة المنعة أو تحميها في ظل استبداد وظلم، بل قد يصبح الحفاظ على "**شكلية**" هوية الأمة في هذه الحالة حائلا دون تحقق أحد أهم شروط الخيرية وهي "**القوة**" في ظل عدل وحرية لتحقيق الشهود الحضاري من جديد.

ولهذا؛ لابد أخيرًا وأن نسجل هنا أنه إذا كانت القراءات في فكر الإصلاح والتجديد الإسلامي (**عبر القرون الثلاثة الماضية**) تبين غلبة قضايا مواجهة النموذج المعرفي والثقافي والفكري الحداثي العلماني بالأساس على حساب قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في مواجهة نظم الاستبداد والظلم (**في وقت كانت قضية السلطة والعدالة والحرية هي عصب تراث الفقه السياسي الإسلامي**)، فهل سنشهد بعد الثورات الشعبية استعادة الفكر السياسي الإسلامي الاهتمام بقضايا التغيير السياسي والمجتمعي، في ارتباطها بقضايا

الهوية، على نحوٍ يولد فكرًا تجديديًا يُغذي حركة ناجحة في مجال الإصلاح الداخلي. وهي حركة تجدل بين كافة روافد الإصلاح: الديني، الدعوى، السياسي، المجتمعي، الثقافي، الاقتصادي، ليصب كل منهم في الآخر ويغذيه، تحقيقًا لتغيير حضاري.

الحاجة إلى رد الاعتبار لمفهوم الأمة وللنصرة وللوحدة الإسلامية في إطار التنوع والتعدد

إن فقه تاريخ الأمة، في صعودها الحضاري، ثم تراجعها وهبوطها وصولا إلى فقه واقعها، يبين لنا رابطة تفاعلية **بين ثلاثة محاور:**

"عوامل قوة وضعف الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول. وتنبثق هذه المحاور الثلاثة عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة. الأولى هي قضية العلاقة مع الآخر غير المسلم في ظل قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع للجهاد. والقضية الثانية هي قضية انتشار نموذج الدولة القومية أمام ضغوط التعددية السياسية الدولية، وصولا إلى حالة التجزئة. والإطار العام الكلي الذي تنبثق عنه بدورهما القضيتان يتمثل في التطور التاريخي لوضع الأمة في النظام الدولي على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال، والهيمنة من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية- الإسلامية، على نحوٍ أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعددية.

بعبارة أخرى، فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطور العلاقات الإسلامية – الإسلامية بعيدًا عن الوحدة لا ينفصل عن خبرة نمط تطور العلاقة مع الآخر (**نحو التبعية**)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (**نحو التغريب**). ولهذا؛ فإن آفة الواقع الراهن للأمة هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجي ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية ـ الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة".

ومن ثم، فإن فقه العلاقات الإسلامية– الإسلامية في بداية الألفية الثالثة يفرز أثوابًا جديدة للتحديات المتواترة والمتراكمة والمتكررة. "**فقضايا الوحدة أم التعدد والتجزئة، النصرة أم التخاذل، حل المنازعات وفقًا للقواعد الإسلامية أو من خلال تدخل خارجي، التحالفات أو الحروب فيما بين الدول الإسلامية، التكافل والتكامل الاقتصادي أو تنازع المكاسب، جميع هذه القضايا التي تثيرها العلاقات الإسلامية ـ الإسلامية قد ارتدت أثوابًا مختلفة من مرحلة إلى أخرى، لتصل الآن إلى أقصى ما تفرضه من تحدٍ لوضع الأمة في العالم**". وبالرجوع إلى فقه الأصول يتبين لنا كم هي كبيرة الفجوة بين الأصل وبين الواقع.

"إن مراجعة نتائج الدراسة النظمية للتاريخ الإسلامي في عصوره المتعاقبة، والتي قدمها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام

تبين لنا أن ازدهار وتدهور الدولة الكبرى تحدد بعدد من العوامل الرئيسية ، وهي:العقيدة، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية ، ووضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، وطبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، وقوة وضعف الخصم، وتدخل الخصم في الشئون الداخلية للطرف الإسلامي، والحروب كنقاط للتحول في تاريخ الدول. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربع مجموعات من حيث مساهمتها في ازدهار وتدهور الدول: فهناك مجموعة عوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامي، وهناك مجموعة ثانية ترتبط بطبيعة التفاعل داخل النسق الإسلامي، وهناك مجموعة ثالثة ترتبط بقدرات وسلوك الطرف غير الإسلامي، وهناك مجموعة رابعة ترتبط بالتفاعل بين سلوك الطرف الإسلامي وقدرات الطرف غير الإسلامي. وإذا كانت المجموعة الأولى من العوامل قد ساهمت خلال بعض الفترات في ازدهار قوة الطرف الإسلامي وفي أحيان أخرى في تدهوره، فإن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن استفادة القوى الإسلامية من المجموعتين الثانية والثالثة من العوامل كانت محدودة، حيث ساهمت هاتان المجموعتان من العوامل أساسًا في تدهور القوى الإسلامية. أو، بعبارة أخرى، لم تنجح الدول الإسلامية في توظيف هذه العوامل على النحو الذي يدعم من ازدهارها. وإذا كانت

الأطراف الإسلامية قد نجحت في تعظيم قدراتها من خلال الاعتماد على المجموعة الرابعة من العوامل في بعض الفترات، فإن هذه العوامل ساهمت في تدهور الأطراف الإسلامية في مراحل أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين العوامل التي ساهمت في ازدهار وتدهور الدول الإسلامية في النظام الدولي إنما هدفه الأساسي هدف تحليلي. فإن التفاعل بين هذه العوامل في الواقع هو الذي حدد المحصلة النهائية لوضع الدول الإسلامية في النظام الدولي. فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل تمسكها بالعقيدة الإسلامية، واستقرار الجبهة الداخلية، وتنمية قدراتها العسكرية، واحتلالها مركزا متميزا في هيكل النظام الاقتصادي العالمي، ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض، وعدم تدخل القوى الخارجية في شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل. هذا وسنشير فقط إلى خبرة واحد فقط من هذه العوامل وهو العامل المتصل بالتفاعلات بين الدول الإسلامية، إذ إن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي- الإسلامي تشير إلى عدة نتائج أساسية حول قضايا: الوحدة- التعددية، النصرة، التحالفات والحروب.

إن توحد الفواعل الإسلامية ترتب عليه نتائج إيجابية في دعم موقف هذه الفواعل في مواجهة الفواعل غير الإسلامية، وبالتالي

ساهم في تدعيم قوة الفاعل الإسلامي المركزي. والمقصود بالفواعل هنا إما دول مستقلة اسميًا عن المركز الإسلامي الرئيسي، أو دول شبه مستقلة عنه، فضلًا عن المركز ذاته أو الدول الإسلامية المستقلة عنه فعليًا.

إن الأطراف الإسلامية فشلت، في بعض الفترات التاريخية، في مناصرة فواعل إسلامية أخرى، على النحو الذي قيد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة أطراف غير إسلامية.

إن الصراعات بين الفواعل الإسلامية اتخذت مظهرين رئيسيين: الدخول في تحالفات مع فاعل غير إسلامي ضد فاعل إسلامي، والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل. ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات لإسقاط قوى إسلامية صاعدة ـ على حساب المركز الإسلامي ـ في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد الآخر. إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن".

وإذا كان تواتر الثورات العربية واحدة تلو الأخرى، ولو بدرجات مختلفة من النجاح حتى الآن، قد استدعى حديث **"المؤامرة الخارجية"** على المنطقة وتفعيل نظرية الفوضى، إلا أن

البعض يطلق على الثورات **"الثورة العربية"**، باعتبارها حدث واحد تداعت خلاله شعوب الأمة العربية، وبتزامن فريد لإعلان عدم موتها. ولعل هذا التزامن في الثورات من أهم أدلة وجود الأمة التي على المتسائلين عنها أن يتدبروا فيها، لكن من ناحية أخرى، فإن مآل **"الحقبة الإسلامية"** مع الثورات مشروط بقدرة هذه الثورات على التحاضن حتى تحقق أهدافها وبقدرة جوارهم الحضاري الإسلامي القريب والبعيد على النصرة والتعاون. إلا أن السياق الإقليمي (**بدعم من السياق العالمي**) يختزن تحديات مهمة، سواء من جانب إسرائيل أو الدول التي لم تصلها الثورة (**دول الخليج**)، أو من إيران التي مازالت تساعد نظام يستخدم ضد شعبه الثائر كل أشكال القوة المفرطة المتوحشة.

إن رد الاعتبار لمفهوم الأمة، وتجاوز الفجوة بين الأصل والواقع -السابق شرحها- لا ترتهن بالنظم والحكام فقط، ولكن بالشعوب أساسًا. فهل تتمكن شعوب الثورات من تجاوز إسار حدود الدول القومية، تفعيلا وتمكينًا للنصرة وتحاضن الثورات. إن رؤية حضارية إسلامية تفترض تجاوز حدود المصالح القومية الضيقة نحو المصالح التي تفرضها الرابطة العقدية المشتركة التي تمثل صميم منشأ الأمة الإسلامية، فهذه الرابطة تولد وتنشأ شبكة من المصالح الأكثر رحابةً وشمولا، والتي بمقدورها أن تتجاوز

تعقيدات حسابات السياسات القطرية الضيقة.

إن هذه القدرة على تحاضن الثورات، ليست شرطًا لحمايتها فقط، ولكن محكًا لمستقبل المشروع الإسلامي في كل وطن، ومن ثم محكًا لمآل المشروع الإسلامي العربي كله، أي مآل مستقبل الدائرة العربية، وعلاقتها بجوارها الحضاري وبدوائر العالم الأخرى الحضارية، في ظل قيادة مشروع إسلامي بعد أن تواتر على هذه الدائرة العربية قيادة مشروع قومي ومشروع عولمي.

ومما لاشك فيه، أن نهوضًا حضاريًا عربيًا إسلاميًا هو في قلب نهوض للأمة وللعالم أو العكس، هكذا علمنا التاريخ، فماذا سيقدم الواقع؟

نحو خطاب بنائي تجديدي للعلاقات الدولية الإسلامية وللتغيير العالمي

التأصيل للعلاقة مع الآخر، ومن ثم بناء رؤية إسلامية للعلاقات الدولية تمتد إلى منظومات مفاهيم تتعدى التأصيل العام للأصل في العلاقات الدولية في الإسلام بحيث لا ينحصر في كونه حربًا أم سلامًا، ولكن متى الحرب ومتى السلام؟

ويمكن تصور المنظومات الأربع التالية من المفاهيم: (**الجهاد والقوة والدعوة**)، و(**الوحدة والتعددية والأمة والأقليات والدولة**) ، و(**الأمن والصراع والإرهاب والتدافع**)، و(**التداول والعمران والتنوع والتعارف والحوار والإنسانية والخصوصية والعالمية والعولمة والحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان**). وعملية بناء هذه المفاهيم عملية معقدة ومركبة تمتد ما بين مصادر فكرية متنوعة وبين خبرات تاريخية وبين دلالات واقع راهن.

وإلى جانب المنظومات الثلاث الأولى التي تدور –على التوالي– حول: محرك العلاقات الدولية، أدوات وعمليات، مستويات تحليل وفواعل، إلا أن للعملة وجهًا آخرًا؛ حيث إن منظورًا حضاريًا إسلاميًا لا يكتفي بتقديم الأبعاد القيمية– الواقعية حول المنظومات الثلاث هذه، وهي منظومات تنطلق من منظور سياسي

تقليدي أي العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، وهو المنظور الذي ركز عليه الفقه السياسي الإسلامي فيما يتصل بالسلم والحرب وتقسيم الدور، وهكذا... إلا أنها ليست الوحيدة التي تبرز خصوصية منظور إسلامي في العلاقات الدولية، باعتباره منظورًا قيميًا حضاريًا.

لهذا، يجب أن تقترن بهذه المنظومات الثلاثة، منظومة رابعة، قد تصبح هي الأولى في الترتيب إذا أردنا إعادة ترتيب هذه المنظومات ، وفق منظور حضاري للعلاقات الدولية. وهذه المنظومة هي التي تنطلق من خصائص الرؤية الإسلامية للعالم وتترجم المبادئ والأسس والقواعد والقيم التي تحكم العلاقات بين المسلمين وغيرهم. وجميعها بمثابة الإطار المرجعي والمدخل المنهاجي لدراسة العلاقات الدولية، والذي يساعد الانطلاق منه على كسر احتكار المنظور الفقهي السياسي التقليدي (**الجهاد، الحرب والسلام**) لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، في حين أن تلك الأخيرة، ودون الانتقاص من حيوية وضرورة هذا الفقه وما يمثله من ركيزة أساسية في الدراسة، إلا أنه ليس بقادر بمفرده – على تقديم صورة كلية عن العلاقات الدولية في الإسلام، ومن ثم فإن توسيع نطاق دراسة الفكر الإسلامي عن العلاقات الدولية إلى مصادر أخرى إلى جانب الفقه هو الذي يساعد على بناء هذه المنظومة

الرابعة من منظومات المفاهيم، وهي منظومة ليست بديلة عن المنظومات الأخرى، ولكنها تساعد على استكمال الرؤية ودعمها على نحو يمكن من تقديم رؤية بنائية لا تقوم على مقولة الحرب أساس العلاقة فقط أو مقولة السلام أساس العلاقة، ولكن تبين متى تكون الحرب ومتى يكون السلام وقواعد إدارة كل منهما وانطلاقًا من رؤية تعارفية حضارية وانطلاقًا من منظور قيمي– واقعي.

وإذا أردنا التوقف عند مكونات هذه المنظومة الرابعة بقدر أكبر من التفصيل يمكن الإشارة إلى أن العالم من منظور حضاري إسلامي يقدم رؤية تعارفية إنسانية تطرح **المفاهيم التالية:**

الإنسانية الإسلامية: (التعارف – التعايش– الإخاء – المساواة – العدالة – التسامح – الخلافة الإنسانية– إنسانية الرسالة الإسلامية...).

السنن الإلهية في التعامل الدولي: التعارف / التعايش الحضاري – التدافع الحضاري – ابتلاء الأمم – الطغيان / الاستكبار الدولي العالمي – العمارة الحضارية – قيام وسقوط الحضارات من رؤية إسلامية سننية – التوازن الحضاري – الإبدال الحضاري والتداول بين الدول الأمم – الفقه الحضاري وأصوله– الحوار الحضاري – عالمية الرسالة.

وسطية الأمة الإسلامية – الشهود الحضاري (**خيرية الأمة – أمة الشهادة...**)– مقاصد الشريعة والتعامل الدولي – عناصر فاعلية الأمة الإسلامية – سنن: الاختلاف، والتنوع، والتعددية، والتعاون الحضاري–الصراع الحضاري...

وأخيرًا : فإن **هذه المنظومات الأربعة من المفاهيم (وما يمكن أن يتفرع داخل كل منظومة) هي منظومات متكاملة متراكمة تسهم في تقديم رؤية بنائية حضارية إسلامية،** أي رؤية تُسكن ما يتصل بكل جانب من جوانب العلاقات الدولية في موضعه من البناء دون افتئات جانب على آخر: السياسي على الثقافي أو الفقهي على غيره وكذلك القيمي على المادي... وهكذا يتحقق – من خلال بناء هذه المنظومات من المفاهيم ، وكذلك إعادة قراءة النماذج الفكرية– تراكمًا على صعيدين: صعيد علم العلاقات الدولية من منظور حضاري، وعلى صعيد دراسة التراث الإسلامي للعلاقات الدولية الذي غالبًا ما اقتصر على أمور الجهاد ومن الزاوية الفقهية فقط. **أي تحقيق تجديد في التعامل مع هذا التراث من أجل الكشف عن رؤية حضارية إسلامية عن العلاقات الدولية سواء في جذورها أو في صورتها الراهنة.**

وعلى ضوء التأصيل المفاهيمي، استنادًا إلى المصادر التأسيسية والبنائية، وباستدعاء فقه التاريخ، وتشغيلا له للنظر في الأوضاع

العالمية، ومن أجل بناء رؤية لهذه الأوضاع وكيفية إدارتها، والأهم كيفية تغيير هذه الأوضاع وموضع الأمة منها، لابد من أمرين: رسم خريطة القضايا العالمية ذات الصلة بالدول الإسلامية، وصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر من ناحية أخرى.

وتضم خريطة القضايا: قضايا الإصلاح والتغيير وبناء الأمن الإنساني، وقضايا التنمية وبناء القوة والأمن الاقتصادي، وقضايا بناء القوة والأمن العسكري، وقضايا الدائرة الإسلامية في السياسة الخارجية (**سواء للدول الإسلامية أو الدول الكبرى**)، وقضايا العلاقات البينية الإسلامية وعبر الحضاري، الصراعات الإقليمية وعبر الإقليمية في العالم الإسلامي، وقضايا المسلمين في الغرب، وقضايا الحوار والتعارف الحضاري البيني، وقضايا إصلاح النظام العالمي (**ليكون بدوره أكثر ديموقراطية وعدالة**). ومن الملاحظ أن هذه القضايا تنقسم بين المجالات الثلاثة الكبرى (**الداخلي، البيني، الخارجي**)، كما أنها تجمع بين: عالم الأحداث، وعالم الأفكار، وعالم المؤسسات، وعالم الرموز.

بعبارة أخرى؛ إذا كانت مناقشة العولمة من رؤية إسلامية لشرح إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج، والعلاقة بين الثقافي والسياسي، والعلاقة بين الأفراد والجماعات والدول والنظام العالمي في محاولة لبيان ملامح رؤية أو خطاب عن مجتمع إنساني عالمي.

فإن القضايا الأربع الكبرى التي تثورهي:

قضايا وخطابات الحرب والسلام في مواجهة مختلف أنماط استخدام القوة العسكرية في العالم الإسلامي (**الداخلية، والإقليمية، وعبر الإقليمية**)، وذلك من خلال رؤية نقدية لما تتسم به هذه الخطابات من استقطاب ثنائي حاد، وذلك سعيًا للنظر في ضرورة تقديم خطاب القوة العادلة والحق الذي يحميه القوة حتى لا نقع في دوامة الدفاعات والاعتذارات وحتى لا تستوي أعمال القوة المشروعة مع غيرها.

قضايا العلاقة بين الحضارات في مواجهة الخطابات الاستقطابية التي ترى العلاقة الراهنة إما صراعًا أو حوارًا في حين أن الواقع يفرض على المسلمين تقديم خطاب إنساني تعارفي يحدد متى وكيف تتحول العلاقة إلى صراع أو تعاون وكيف أن الحوار ليس إلا أداة من أدوات التعارف المبني على التعدد والتنوع كسنن.

قضية الحركات السياسية الإسلامية وعملية الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج، فإن تنوع روافد هذه الحركات وأدواتها وأهدافها يطرح المواجهة بينها وبين النظم وبين الحركات العلمانية ذات التوجهات المختلفة، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، ويمثل الخارج عامل ضغطٍ كبيرٍ على هذه المواجهة وعلى نحو أفرز مقولة إن هذه الحركات -وخاصة ذات الامتدادات الخارجية-

تمثل تهديدًا للاستقرار والأمن والسلام العالمي. وهذا الأمر أثار جدالاً فكريًا وسياسيًا حول مصادر التهديد الأخرى للسلام العالمي والتي تبرز من جانب القوى المهيمنة على العالم. وبذا أضحت قضية الإصلاح في الدول الإسلامية بين دفتي الصراع الداخلي ضد الاستبداد والصراع ضد الهيمنة الخارجية المتحالفة مع الاستبداد الداخلي.

وأخيرًا : قضية إصلاح النظام العالمي وكيفية مشاركة المسلمين فيه، سواء من الدول الإسلامية أو من المسلمين في الغرب، وهي مشاركة تفترض أن يدير المسلمون في كل مكان إشكاليتين أساسيتين متصلتين بالإدراك المتبادل بينهم وبين غير المسلمين ألا وهما: أن المسلمين جزءٌ من العالم وفي قلبه لا يمكنهم الانعزال عنه، بل وعليهم دور كبير تجاه الإنسانية وليس تجاه المسلمين فقط، وإن كان هذا الدور يقتضي في البداية إصلاح أحوال المسلمين.

– وتتسم خريطة هذه القضايا (فكرًا وحركة) بالتعقيد والتداخل لأكثر من اعتبار من أهمها:

لم يعد الداخلي داخلي ولم يعد الخارجيًا خارجيًا وتهاوت الحدود بينهما واخترق الخارجي، بكثافة وعمق وامتداد غير مسبوقين، الداخلي والبيني تاركًا تقاليد الفكر الإسلامي في ورطة شديدة، كيف تكون البداية من الداخل تشخيصًا وتفسيرًا وعلاجًا، وقد

أضحى الداخل مستباحًا على هذا النحو وأضحى الخارج بهذا الثقل وبهذه الوطأة؟

وأخيرًا ، هناك حاجة لصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر يمثل تجسيرًا للفجوة بين خطاب الصراع والانقسام الذي يعبر عنه "**خطاب الفسطاطين**" الذي هو ترجمة معاصرة بدون روح خطاب تقسيم الدارين، ولكن بدون روحه، وبين خطاب الاستسلام والإذعان الذي يعبر عنه خطاب ثقافة السلام والتسامح والذي يرتدي زي الاعتذار والدفاع. وبقدر ما يساعد فهم تطور مسار الفكر الحضاري الدولي على فهم أسباب الاستقطاب الثنائي وحدته بقدر ما يساعد أيضًا على فهم السبيل للتغلب عليه وكسر اجتراره السلبي. ومن ثم، يساعد على إنتاج خطاب إنساني إسلامي معاصر. وهذا الخطاب الجديد يقدمه التيار الرئيس السائد في الجماعات الوطنية وعلى صعيد أرجاء الأمة، ويجب تفعيله وتشغيله باعتباره أسلوبًا بنائيًا نحو التغيير الداخلي ونحو مواجهة العدوان والاعتداء الخارجي وباعتباره أيضًا استجابةً فاعله في مواجهة تحديات الواقع الراهن، سواء المتصلة بكل من الظروف الهيكلية أو البيئة الثقافية على حدٍ سواء. فلا يمكن الفصل بين هذين النمطين من التحدي عند تصميم الاستجابة البنائية.

خلاصة القول ، إذا كانت الثورات العربية قد انفجرت كاستجابة

للتهديدات الخارجية شديدة الوطأة على الأمة، فإن نجاح هذه الثورات، ومآل الصعود الاسلامي مع هذه الثورات، لا يرتهن بالداخل فقط، ولكن يرتهن بالخارجي أيضًا، بل أن هذا النجاح واستمرار هذا الصعود سيكون مدخلا من مداخل التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية، وليس مجرد عالم أكثر ديموقراطية، كما يسعى دعاة الديمقراطية العالمية. فهل نستطيع أن نقدم نموذجًا جديدًا من الثورات ومن التغيير الحضاري في ظل صعود إسلامي في بيئة داخلية وإقليمية وعالمية شديدة الترصد والتربص والمراقبة لهذا الصعود الإسلامي؟ فهل سيتجاوز هذه التحديات، أم يتكيف معها، أم يتراجع أمامها، أم تتغلب عليه؟؟

سؤال ليس بمقدورنا الإجابة عليه **"الآن"** وأيًا كانت الرؤى والتصورات المطروحة، فهي اجتهادات منظمة.

قائمة المراجع

(1) د.نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، 12 جزء.

(2) د.نادية مصطفى، د.سيف عبد الفتاح، ماجدة إبراهيم (تحرير) : التحول المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل، سلسلة قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة (2)، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير، القاهرة، 2011.

(3) د.عبد الحميد أبو سليمان : الرؤية الكونية الحضارية القرآنية .. المنطلق الأساس للإصلاح الإنساني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.

(4) د.عبد الوهاب المسيري: فقه التحيز، (في): عبد الوهاب المسيري (تحرير)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، 1995.

(5) أحمد داوود أوغلو، الفلسفة السياسية، ترجمة:د.إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق، 2006.

(6) د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، مدحت ماهر

(محررون)، **"في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية"**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ومركز الدراسات المعرفية، القاهرة **(تحت الطبع)**.

(7) أعمال الحلقة النقاشية "مفهوم ومعالم منظور جديد في العلوم السياسية والاجتماعية"، التي نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع كل من مركز الدراسات المعرفية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة (24، 25 أكتوبر 2010م). **(تحت الطبع)**

(8) د.نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، بحث مقدم إلى مؤتمر **"حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز)"** فبراير 2007، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد. **(تحت الطبع)**. ونسخة مزيدة: د.نادية محمود مصطفى ود.سيف الدين عبد الفتاح **(إعداد وإشراف)**: دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية- حقل العلوم السياسية نموذجًا (29/ 7- 2/ 8/ 2000)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1423هـ/ 2002م.

كذلك، انظر الدراسة المزيدة في: رفعت العوضي، طه العلواني (محرران): **المنهجية الإسلامية**، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

(9) د.نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: من خبرة جماعة علمية إلى معالم منظور حضاري جديد **(كلمة التحرير)**، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009.

(10) د.نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: نحو تأصيل من منظور الفقه الحضاري، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009، ص ص121-190.

(11) د.نادية مصطفى: دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية، بحث أعد كإطار نظري لاستكمال المستوى الثالث من مشروع **"العلاقات الدولية في الإسلام"** والخاص بالفكر الإسلامي، يوليو 2011. **(تحت الطبع)**. **(الفصل الثاني: الإشكالات المنهاجية لدراسة الفكر الإسلامي من مدخل العلاقات الدولية: نتائج مراجعة نقدية مقارنة للأدبيات)**.

(12) د.نادية مصطفى: الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية، سلسلة الوعي الحضاري (2)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2011.

(13) **د.سيف الدين عبد الفتاح، الإصلاح والسياسة:** نماذج فكرية وخبرات إسلامية، (في): د.نادية مصطفى، إبراهيم البيومي، د.باكينام الشرقاوي (محررون)، **مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن" أكتوبر 2010"**، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، مجلة حراء، القاهرة، 2011..

(14) **د.سيف عبد الفتاح، التربية المدنية:** دراسة في المفهوم بين العالمية والخصوصية: الإصلاح أم الإصلاح معكوسًا، في: د.نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي)، د.عبد المنعم المشاط (تقديم) التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر 1980- 2005، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2007.

- **مصر والعالم: رؤى متنوعة وخبرات متعددة في العلاقة بين الديني والمدني والسياسي**، تنسيق علمي وإشراف: د.نادية محمود مصطفى ود.سيف الدين عبد الفتاح، مراجعة وتحرير: مدحت ماهر، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ومكتبة الشروق الدولية، 2007.

(15) **د.هبة رءوف، تجدد الجدل النظري حول الدين والعلمنة** : ما قبل تجديد الخطاب الديني، في: د.نادية مصطفى، د.إبراهيم

البيومي (محرران): حال تجديد الخطاب الديني في مصر، المجلد الأول، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006.

(16) Heba Raouf Ezzat and Mary Kaldor: Not even a Tree: Deligitimising Violence and the Prospects for Pre-emptive Civility, (in) G. Marlies, M. Kaldor and H. Anheier (eds.), Global Civil Society Year book (2006-2007), London, pp 18-38.

(17) **مدحت ماهر، التراث السياسي الإسلامي وحقوق الإنسان، في: د.نادية محمود مصطفى، د.محمد شوقي عبد العال (تنسيق علمي وإشراف): الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق**، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ومركز الحضارة للدراسات السياسية ومنتدى القانون الدولي، القاهرة، 2011.

(18) **د. سيف الدين عبد الفتاح، "التحديات السياسية الحضارية في العالم الإسلامي مع إشارة للتحديات السياسية الداخلية"** (في) أ. د.نادية مصطفى، أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (**إشراف عام**): الأمة في قرن، عدد خاص من أمتي في العالم (**حولية قضايا العالم الإسلامي**) 2000- 2001، الكتاب السادس، 2002م.

(19) **د.نادية محمود مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح وآخرون: منظومة مفاهيم نظم الحكم والعلاقات الدولية في الإسلام**، (في): د.أحمد فؤاد باشا وآخرون (**محررون**): **موسوعة الحضارة الإسلامية**، في: **سلسلة الموسوعات الإسلامية المتخصصة** (4)، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، ج.م.ع، 2005.

(20) **د. أماني صالح: توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي**: **الأمة كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية**، بحث مقدم إلى المشروع البحثي: "التأصيل النظري للدراسات الحضارية: العلاقات بين الحضارة والثقافة والدين"، **د.منى أبو الفضل ود.نادية مصطفى (محرران)، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية و حوار الثقافات**، 2009.

(21) **د.عبد الخبير عطا، " البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية.. دراسة في تطور الحقل"** ، في: المرجع السابق.

(22) **طارق البشري: سلسلة المسألة الإسلامية المعاصرة**، 8 أجزاء، القاهرة: دار الشروق، 1999، وهي: الحوار الإسلامي – العلماني (1996)، الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (1996)، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر (1996)، ماهية

المعاصرة (1996)، بين الإسلام والعروبة (1998)، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي (2005)، في المسألة الإسلامية بين الإسلام والعروبة (2005).

- **د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح**: في العلاقات الإسلامية- الإسلامية، **مقدمة العدد الثاني من أمتي في العالم** 1420-1419هـ/ 1999م **(كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي)**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

(23) **د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي**: **بروز الأبعاد الحضارية الثقافية**، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران) **الأمة في قرن**، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية (2002)، الكتاب السادس.

(24) **د. سيف الدين عبد الفتاح: التحديات السياسية الداخلية للعالم الإسلامي**، (في) المرجع السابق.

- **د.أحمد داوود أوغلو: العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، تعريب وتحرير وترجمة: د.إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، يناير 2006.

(25) د. نادية محمود مصطفى: دراسة استكشافية في مشروعات نهضة الأمة: نحو بناء مشروع استراتيجي لنهوض حضاري وسطي، في: أ.د.نادية محمود مصطفى، د.هبة رءوف عزت (محرران)، مشروع النهوض الحضاري ونماذجه التطبيقية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، منتدى النهضة والتواصل الحضاري، القاهرة، الخرطوم، 2011.

(26) نادية محمود مصطفى، وسيف الدين عبد الفتاح (إشراف وإعداد) "الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج"، حولية أمتي في العالم (2004-2005)، العدد السادس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة ، 2006.

(27) د. نادية مصطفى، د.إبراهيم البيومي، د.باكينام الشرقاوي (محررون) "مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن" أكتوبر 2010"، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، مجلة حراء، القاهرة، 2011.

(28) د. نادية مصطفى، جدالات حوار/ صراع الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي – الثقافي في خطابات عربية وإسلامية ، السياسة الدولية، العدد 168، إبريل 2007.

- د.نادية مصطفى، د.محمد بشير صفار (محرران)، الخصوصية الثقافية: " نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي" 11-

13/ 9/ 2006، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد، 2008.

(29) سيف الدين عبد الفتاح: "العولمة – العالمية"، (في): نادية محمود مصطفى، ومنى أبو الفضل (محرران): "التأصيل النظري للعلاقة بين الدين – الثقافة – الحضارة"، برنامج الدراسات الحضارية، دمشق: دار الفكر العربي، (تحت الطبع).

(30) على الشامي: "الحضارة والنظام العالمي: أصول العالمية في حضارتي الإسلام والغرب"، بيروت: دار الإنسانية، 1995.

(31) محمد السيد سعيد، افتتاحية العدد: نحو مشروع سلام إسلامي، رواق عربي: كتاب غير دوري يصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد43أ44، 2006 .

(32) عمرو الشوبكي (محرر) "إسلاميون وديموقراطيون"، ط2، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007.

(33) د.معتز بالله عبد الفتاح، المسلمون والديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، 2008.

(34) د.نادية محمود مصطفى، الثورة المصرية.. نموذجًا حضاريًا : هل تؤسس المرحلة الانتقالية لتغيير حضاري، سلسلة الوعي الحضاري (1)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2011.

(35) **د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (2) "مرحلة ما بعد الاستفتاء: تداعيات الاستقطاب العلماني – الإسلامي على التغيير الحضاري"**، سلسلة الوعي الحضاري (3)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2011.

(36) **د.نادية محمود مصطفى: الثورات العربية والنظام الدولي .. خريطة الملامح والإشكاليات، والمآلات**، مجلة الغدير اللبنانية، يونية 2011.

(37) **د.نادية محمود مصطفى:** السياسة الخارجية للثورة المصرية بين الأبعاد الداخلية والخارجية (في) عبد الإله بلقزيز **(محرر)**، الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، 2012.

(38) **د.نادية محمود مصطفى : العلاقات الدولية في الإسلام: نحو تأصيل من منظور الفقه الحضاري**، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009، ص ص121–190.

الفهرس